

مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل استمرار الأزمة البترولية 2014
**The path of fiscal policy in Algeria in light of the continuing oil of
crisis 2014**

فاطمة لعرايبي^{1*}، قويدر عياش²

¹جامعة الأغواط، الجزائر، larabif03@gmail.com

²جامعة الأغواط، الجزائر، ayache16@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2019/09/27 تاريخ المراجعة: 2019/11/03 تاريخ القبول: 2019/11/23

Abstract

الملخص

The main aim of this study is knowing the new direction of the fiscal policy in the national economy under the light of the crisis that made the decline of oil prices in 2014 which had a great effect on some national macroeconomic variables. The research has reached a set of results in which the most important one is the decline in oil prices causes a sharp decline in the budget resources and foreign exchange reserves, this prompted the public authorities to take a series of structural reforms, especially those related to finding the right path for fiscal policy in order to get out of the crisis.

Key words: oil crisis in 2014, fiscal policy, economic variables.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التوجه الجديد للسياسة المالية في الاقتصاد الوطني على ضوء الأزمة البترولية سنة 2014 التي كان لها تأثير واضح على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تراجع أسعار النفط قد تسبب في انخفاض حاد في موارد الميزانية واحتياطي النقد الأجنبي، مما دفع بالسلطات العمومية إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية خصوصا ما تعلق بإيجاد المسار الصحيح للسياسة المالية وذلك للخروج من الأزمة.

الكلمات المفتاحية: أزمة بترولية سنة 2014، سياسة مالية، متغيرات اقتصادية.

*المؤلف المراسل: فاطمة لعرايبي، الإيميل:

larabif03@gmail.com

1. مقدمة:

يعتبر البترول من الموارد الاقتصادية البالغة الأهمية في اقتصاديات العالم، الأمر الذي جعل سوق البترول غير حرة بالمعنى الاقتصادي التقليدي وغير محكومة بقوانين سوقه، فهي متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول وبين الدول النامية المنتجة له وكذا الهيئات والمنظمات التي تمثل كل طرف. وقد مرت السوق البترولية بقلبات وظروف استثنائية منذ النصف الثاني من عام 2014، مدفوعة بالتغيرات المفاجئة في معدلات الطلب والعرض والتي أدت إلى حدوث انخفاضات حادة في أسعار البترول، مما أثر على معدلات الاقتصاد العالمي من جهة وحركة التجارة البترولية من جهة أخرى. يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 98% في الإيرادات العامة من العملة الصعبة، وبذلك فإن القطاع النفطي يعتبر المحرك الفعال للاقتصاد الوطني ونقطة انطلاق لكل برنامج حكومي فأى تغير في مستوياته يجعل كل رهانات البلد محل إعادة نظر.

بعد أن عرفت الجزائر طفرة نفطية دامت لأكثر من عقد كامل ابتداء من سنة 2003 إلى غاية سنة 2014، أين حدث تدهور حاد ومفاجئ لأسعار النفط في الأسواق الدولية، أدى إلى انخفاضها بأكثر من النصف الأمر الذي تسبب في حدوث أزمة بترولية عالمية أخرى.

- الإشكالية الرئيسية: من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة، ولطرق هذا الموضوع ارتأينا أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف أثر انخفاض أسعار البترول بعد أزمة 2014 على إعادة توجيه السياسة المالية في

الجزائر؟

بناء على الإشكالية الرئيسية يمكن أن نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- أين تكمن الأسباب الحقيقية وراء الانخفاض المفاجئ والحاد لأسعار البترول سنة 2014؟
- ما هي مختلف انعكاسات أزمة انخفاض أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الجزائرية؟
- كيف تم توجيه مسار السياسة المالية اثر هذا الانخفاض؟.

كما يمكن طرح الفرضيات التالية:

- ✓ لا يوجد تأثير للأزمة البترولية 2014 على متغيرات الاقتصاد الوطني؛
- ✓ يوجد تأثير للأزمة البترولية 2014 على توجيه السياسة المالية في الجزائر.

- **أهمية الدراسة:** تظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز الآثار السلبية للأزمة البترولية 2014 على متغيرات الاقتصاد الكلي الوطني، نظرا لاعتماد هذا الأخير بدرجة كبيرة على موارد الجباية البترولية وهذا كنتيجة منطقية لطبيعته الربعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، وكذا إبراز أهم الإجراءات والتدابير التي تمكن الاقتصاد الوطني من تخطي هذه الصدمة و التخلص من تبعيته لربيع النفط.
- **أهداف الدراسة:** نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني على عوائد قطاع المحروقات في تمويل التنمية الاقتصادية بدرجة كبيرة، هذا ما يجعله متأثرا بأي تقلبات تطرأ على مستوى أسعار النفط، بناء على ما سبق يمكن إبراز أهداف الدراسة في النقاط التالية:
 - التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة المالية والنفط؛
 - محاولة تسليط الضوء على أسباب الأزمة البترولية 2014؛
 - معرفة أثر انخفاض أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني ممثلة في الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، والميزانية العامة؛
 - محاولة الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات لتجاوز تداعيات هذا الانخفاض.
- **منهجية الدراسة:** للإجابة على الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية فقد تم إتباع المنهج الوصفي من خلال إعطاء مجموعة من المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسة المالية والبترول، وكذلك اتبعنا المنهج التحليلي من خلال تحليل مجموعة من الجداول المذكورة في الدراسة ومحاولة ربط الأسباب بالنتائج وتحليلها تحليلًا منطقيًا.
- **تقسيمات الدراسة:** تأسيسا على الإشكالية المطروحة، وفي محاولة للإجابة عنها والأسئلة الفرعية، تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:
 - المحور الأول: مداخل أساسية حول السياسة المالية، والنفط؛
 - المحور الثاني: أسباب الأزمة البترولية 2014؛
 - المحور الثالث: أثر الأزمة البترولية على بعض المتغيرات الاقتصادية، وعلى توجيه السياسة المالية.

2. مداخل أساسية حول السياسة المالية، والبترول

1-2. السياسة المالية:

- **تعريف السياسة المالية:** إن السياسة المالية أحد المحاور الأساسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث تستخدم مكونات الميزانية العامة للدولة المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي.
 - **التعريف الأول:** السياسة المالية هي استخدام الدولة لإمكاناتها المالية من إيرادات ونفقات للتأثير على النشاط الاقتصادي بما يخدم الأهداف المسطرة (نسيمة، 2014، صفحة 235).
 - **التعريف الثاني:** تعد السياسة المالية إحدى فروع السياسة الاقتصادية وتهدف إلى استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية والتي من أهمها تحقيق مستوى الناتج الوطني الصافي عند مستوى التوظيف الكامل دون أن يصحب ذلك ارتفاع معدل التضخم، ويتمثل تأثير الحكومة في الطلب الكلي في السياسات التي تضعها الحكومة فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي، الضرائب، والمدفوعات الدولية والتي عادة ما يتم استخدامها كأدوات لضبط النشاط الاقتصادي ويطلق عليها بالمجموع السياسة المالية (الحمداني، 2014، صفحة 259).
 - **التعريف الثالث:** الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى الأهداف السياسية الاقتصادية العامة للدولة (غدير، 2010، صفحة 11).
 - **كفاءة السياسة المالية:** يقصد بكفاءة أداء السياسة المالية العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد، وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص، والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضله أفراد من سلع وخدمات. ويقصد هنا بالفعالية، توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات، تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع من نمو وتوظيف. أما الكفاءة، فيقصد بها تقنين العقلانية بين المدخلات والمخرجات (سمير، 2010، صفحة 41).
- 2-2. مفاهيم عامة حول البترول**
- تتميز الأسعار في السوق البترولية بالتقلب وعدم الاستقرار نتيجة لتأثر هذه السوق بالعديد من التغيرات العالمية الرئيسية في العالم سواء السياسية، الاقتصادية أو غيرها (كلثوم، 2016، صفحة 21). ويعرف السعر البترولي بأنه: "قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود". (دوة، 2017، صفحة 518).

• تطور أسعار البترول في ظل الأزمات البترولية:

يمكن تلخيص التطورات التي شهدتها أسعار النفط في ظل الأزمات البترولية كما يلي: (كريم، 2017، الصفحات 08-09):

- **الأزمة البترولية سنة 1973:** بدأت في 15 أكتوبر 1973 ، عندما قام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك) بإعلان حظر نفطي لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب (1967)، وترجع أسباب هذه الأزمة إلى تدهور القيمة الحقيقية لسعر البترول وتدهور قيمة الدولار إثر قرار تعويمه في سنة 1971.
- **الأزمة البترولية سنة 1979:** شهدت سنة 1979 بداية الثورة الإيرانية مما أدى إلى تقلص العرض البترولي إلى مستويات خطيرة. وترجع أسباب هذه الأزمة إلى تدهور قيمة الدولار الأمريكي بعد إلغاء اتفاقية بروتن وودز في 1975، بالإضافة إلى انهيار الإنتاج الإيراني وانخفاض الإنتاج العراقي.
- **الأزمة البترولية المعاكسة سنة 1986:** ترجع أسباب هذه الأزمة إلى تضارب المصالح بين دول أعضاء أوبك ومنافسة دول خارج الأوبك وانخفاض الاستهلاك العالمي من البترول، وهو ما دفع أسعار خامات أوبك إلى الانهيار من 39,6 دولار للبرميل سنة 1985 لتصل إلى 15,03 دولار للبرميل سنة 1986.
- **الأزمة البترولية سنة 1990:** ترجع أسباب الأزمة البترولية إلى الغزو العراقي للكويت وارتفاع الإنتاج البترولي العراقي بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية. فأدت إلى تآكل أسعار خامات أوبك بحيث انخفضت من 24,34 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 16,9 دولار للبرميل سنة 1994.
- **الأزمة البترولية سنة 1998:** من ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض البترولي فقد ارتفعت الإمدادات البترولية لدول الأوبك من 25 مليون برميل إلى 27,5 مليون برميل يوميا، مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق البترول فانخفض السعر إلى حدود 12,3 دولار للبرميل.
- **الأزمة البترولية سنة 2004:** تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار خامات الأوبك التي وصلت إلى 38.35 دولار للبرميل، وترجع أسباب ارتفاع أسعار البترول إلى نشوب حرب الخليج الثالثة في سنة 2003 والحرب الصهيونية اللبنانية سنة 2006، زيادة الطلب العالمي

على البترول نتيجة تحسن مستويات النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى اشتداد المضاربة على البرميل الورقي في أسواق النفط سنة 2007.

- **أسعار البترول بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008:** شهدت سنة 2008 حدوث أزمة مالية عالمية امتدت أثارها إلى الأسواق البترولية، حيث انخفضت أسعار خامات أوبك من 98,96 دولارا للبرميل سنة 2008 إلى 62,35 دولارا للبرميل سنة 2009، ليعاود الارتفاع من جديد حيث بلغ متوسط سعر سلة أوبك خلال الفترة (2010-2014) 102,79 دولارا للبرميل، وذلك لعدة أسباب أهمها تعافي الاقتصاد العالمي ابتداء من سنة 2010، واندلاع توترات سياسية وعسكرية في مناطق انتاج وعبور النفط (ليبيا، مصر، سوريا، العراق، البحرين) و كارثة فوكو شима النووية في اليابان سنة 2011.

3. الأزمة البترولية 2014

1.3 أسباب الأزمة البترولية 2014:

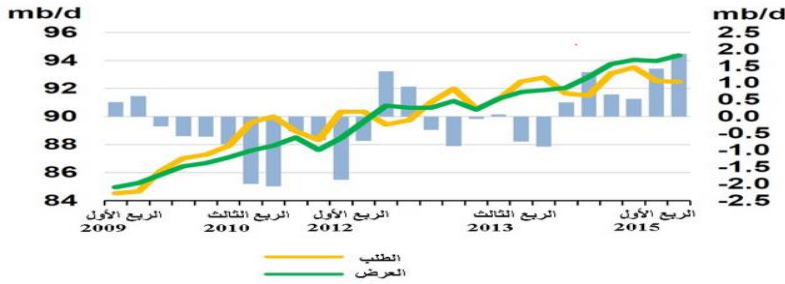
عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى التوازنات الإقليمية والجيوسياسية.

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50 بالمائة منذ جوان 2014 شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للانهايار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر (محمود، 2015، صفحة 05).

2.3 أسباب الأزمة: يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط في:

إن انخفاض أسعار النفط كان مدفوعا بعوامل العرض والطلب على حد سواء، فزيادة المعروض النفطي عن المستوى المتوقع لاسيما من الو م أ، لم توازنه تخفيضات في الإنتاج من البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك، كما أن الطلب العالمي على النفط (خاصة في الصين واليابان ومنطقة اليورو) كان آخذا في الانخفاض (التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، صفحة 02)، والشكل التالي يعطي أكثر توضيحا:

(الشكل رقم 01): "معدل العرض والطلب العالمي خلال الفترة (2009-2015)"



المصدر: راهم فريد وبوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، الورشة الثانية، جامعة سطيف، 2015، ص 03.

من خلال الشكل (01): يتبين أن ارتفاع الطلب في الفترة الممتدة من الربع الثاني من عام 2009 إلى غاية الربع الرابع من عام 2013 معزز بزيادة في نمو الاقتصاد الصيني، ووصل سعر البرميل من النفط إلى مستويات مرتفعة، هذا ما دفع إلى زيادة الاستثمارات في مجال النفط لتعزيز الأرباح خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع استخراج النفط و الغاز الصخريين و تطورها، زاد المعروض من النفط في الأسواق خلال سنة 2014، هذا مقابل انخفاض الطلب العالمي عليه مع انخفاض نسبة نمو الصين و تباطؤ أداء الاقتصاد الأوروبي، وتقارب المعروض الهائل من النفط إلى 2 مليون برميل في الربع الأول من 2015 (نبيل، 2015، صفحة 03).

- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية في غالبية الدول المصنعة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛

- النزاعات الجيوسياسية وبؤر التوتر في العالم لاسيما تلك التي لها علاقة مع الدول المنتجة (العراق، ليبيا، إيران...) أو ت (،) (لاغارد، 2013) لك التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بطرق النقل (أوكرانيا، أفغانستان، سوريا....)؛

- العلاقة غير المستقرة بين العملتين الأكثر استعمالا في التجارة الخارجية يورو/دولار؛

- الاستراتيجيات المحلية الموضوعة من طرف الدول غير النفطية لتحقيق الأمن الطاقوي (الطاقات البديلة)، خصائص نمط الاستهلاك الداخلي وكذا الطفرات الناتجة عن اكتشاف الطاقات غير العاقدية؛

- تأثير العلاقات الجيوإستراتيجية على العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال الاتفاق الضمني بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، للمحافظة على حجم العرض الحالي لانخفاض الأسعار لإضعاف روسيا وإيران (عيساوي، 2016، صفحة 55).

3.3 آثار الأزمة البترولية 2014:

* آثار الأزمة (انخفاض أسعار النفط) على البلدان المستوردة:

هناك ثلاث قنوات رئيسية يؤثر من خلالها انخفاض سعر النفط على البلدان المستوردة له. القناة الأولى هي أثر زيادة الدخل الحقيقي على الاستهلاك، والثانية هي انخفاض تكلفة إنتاج السلع تامة الصنع، وما يُحدثه ذلك من أثر على الريح والاستثمار. أما الأثر الثالث فهو الذي يقع على معدل التضخم، سواء الكلي أو الأساسي (أرزقي، أوليفيه بلانشار ورايح، صفحة 04).

التأثير سيكون ايجابيا في أغلب الحالات، بالنسبة إلى الدول المستوردة المتقدمة (أمريكا، اليابان، ومنطقة اليورو)، والدول المتحولة (الصين، الهند، اندونيسيا، وغيرها...) وذلك من خلال القنوات التالية:

- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخل على الاستهلاك، من خلال التوافر في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي؛
- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة (في عديد من القطاعات، كالمواصلات، الزراعة، الصناعة، وغيرها) وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها، كالبتروكيماويات، الألمنيوم، والورق؛
- انخفاض في معدلات التضخم العام والجوهري (الخاطر، 2015، صفحة 07).

• آثار الأزمة (انخفاض أسعار النفط) على البلدان المصدرة:

كان لانخفاض أسعار النفط آثارا سلبية على البلدان المصدرة للنفط، فانخفض الدخل الحقيقي وكذلك الأرباح في إنتاج النفط، وبالعكس الأثر على إجمالي الناتج المحلي الذي يتوقف إلى حد كبير على درجة اعتماد هذه البلدان على الصادرات النفطية.

الجدول (01): يمثل نسبة الطاقة إلى إجمالي الناتج المحلي، والصادرات والإيرادات(2015).

نسبة مساهمة الطاقة	النسبة من إجمالي الناتج المحلي	النسبة في الصادرات	النسبة في الإيرادات
روسيا	25%	70%	50%
الشرق الأوسط	-	-	22.5%
دول مجلس التعاون	-	63.6%	-
افريقيا	-	63.3%	-
غابون	40-50%	-	-
أنغولا-جمهورية الكونغو	40-50%	-	75%
غينيا	80%	-	75%
أكوادور	-	55%	30%
فنزويلا	-	94%	46.6%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقال: سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخر، مقال ضمن مدونة صندوق النقد الدولي، متاح على الموقع: <https://blog-montada.imf.org/?p=3350>، تاريخ الإطلاع: 2017/02/03، سا 19:15، ص 04.

وفي معظم البلدان، يرجح أن يكون عجز المالية العامة هو الأثر التلقائي لانخفاض سعر النفط. ومن الطرق الممكنة لتوضيح جوانب الضعف في البلدان المصدرة للنفط احتساب ما يطلق عليه اسم الأسعار المحققة لتعادل المالية العامة -أي أسعار النفط التي تتوازن عندها ميزانيات الحكومات في البلدان المصدرة للنفط. وتتفاوت الأسعار التعادلية تفاوتاً كبيراً بين البلدان، ولكنها غالباً ما تكون شديدة الارتفاع (أرزقي، أوليفيه بلانشار ورايح، صفحة 05).

4. أثر الأزمة البترولية على بعض المتغيرات الاقتصادية

1.4 أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري:

تتمثل أهمية البترول بالنسبة للاقتصاد الجزائري من خلال:

- المصدر الرئيسي للعملة الصعبة عن طريق:

- يمثل العوائد النفطية أكثر من 98% من الصادرات الوطنية؛
- تغطية القروض الخارجية.

- مصدر لإيرادات الميزانية العامة عن طريق الجباية البترولية والتي تمثل أهم مصادر للدخار في الاقتصاد الوطني.

- المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع النفط، وفي التحويلات البتروكيمياوية، كما يستعمل النفط كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية لتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة من المنتجات النهائية كالبنزين والزيوت... الخ؛

- مصدر للطاقة في السوق الداخلي عن طريق استهلاك العائلات للغاز الطبيعي والكهرباء، وكذا في الاستهلاك الصناعي؛

- مصدر للمنتجات البلاستيكية والأسمدة الضرورية للزراعة والصناعات البتروكيمياوية المختلفة (الزيت، 2017، صفحة 08).

الجدول (02): صادرات المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2012-2017)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة البترول الخام مليون دولار	27750.4	24326.5	18343.2	10037.7	8876.4	-
حجم الانتاج مليون برميل	250.4	222.2	184.5	194.3	198.1	-
سعر الوحدة دولار للبرميل	111.0	109.5	100.2	53.1	45.0	53.97

-	27917.5	33080.7	58361.6	63326.2	70583.7	إيرادات المحروقات مليون دولار
---	---------	---------	---------	---------	---------	-------------------------------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق: الجدول رقم 18، متاح على الموقع: [http://www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2016/annexe2016.pdf)

[algeria.dz/pdf/rapportba_2016/annexe2016.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2016/annexe2016.pdf)، تاريخ الإطلاع: 2018/05/04، ص 22.00 ص 123.

وعليه فالنفط والغاز يمثلان حوالي 40% من مجموع إجمالي الناتج المحلي في الجزائر و98% من صادراتها ونحو 3/2 (ثلاثي) إيرادات الميزانية العامة، وفي نفس الوقت لا يوفر هذا القطاع فرصا وظيفية إلا بنسبة 2% تقريبا من السكان) لاغارد (2013، p. 03).

2.4 انعكاس الأزمة البترولية 2014 على بعض المتغيرات الاقتصادية:

أدى تواصل انخفاض متوسط سعر البترول في 2016، بعد الانخفاض الحاد في 2014 و 2015، إلى عجز جد معتبر في الحسابات الخارجية (ميزان المدفوعات) وحسابات المالية العامة. ويمكن تلخيص آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات التالية:

*الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

يعتبر رصيد الميزان التجاري محصلة الفرق بين الصادرات والواردات، وفي ظل هيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية، فإن انخفاض أسعار البترول ابتداء من النصف الثاني سنة 2014 كان له بالغ الأثر السلبي على عائدات الصادرات وذلك منذ سنة 2014.

في حين أن ميزان المدفوعات يعتبر من أهم المؤشرات أو الأدوات التحليلية التي تركز عليها العلاقات النقدية الدولية، حيث له دلالاته الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد (منصور، 2017، صفحة 12).

الجدول (03): حصيلة الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال السنوات (2012-2017) الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	71.736	64.867	60.129	34.565	29.311	32.9	41.16
صادرات المحروقات	70.583	63.816	58.462	33.081	27.918	31.6	38.9
الصادرات خارج المحروقات	1.153	1.051	1.667	1.485	1.4	1.3	2.83
الواردات	51.569-	54.987-	59.670-	52.649-	49.437-	48.7-	46.19-
رصيد الميزان التجاري	20.167	9.880	0.459	18.083-	20.13-	14.3-	5.02-
رصيد ميزان المدفوعات	12.057	0.133	5.881-	27.537-	26.031-	23.3-	7.89-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق: الجدول رقم 1/16، متاح على الموقع: [http://www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2016/annexe2016.pdf)

[algeria.dz/pdf/rapportba_2016/annexe2016.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2016/annexe2016.pdf)، تاريخ الإطلاع: 2017/05/04، ص 22:00، ص 121.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2019، متاح على الموقع: [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_46a.pdf)

[algeria.dz/pdf/Bulletin_46a.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_46a.pdf)، ص 28.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا استنتاج ما يلي:

- في سنة 2015، انخفض متوسط سعر برميل البترول ب 47.1% من 100.2 دولار للبرميل في 2014 إلى 53.1 دولار في 2015. نجم عن هذا الانخفاض القوي، المتزامن مع انخفاض طفيف في حجم المحروقات المصدرة، تقلصا في إيرادات صادرات المحروقات ب 43.4% (33.08 مليار دولار في 2015 مقابل 58.46 مليار دولار في 2014)، بالنظر إلى التراجع الطفيف في الصادرات خارج المحروقات، الضعيفة هيكلية، والتي بلغت 1.49 مليار دولار، انخفضت الإيرادات الكلية للصادرات إلى 34.57 مليار دولار مقابل 60.13 مليار دولار في 2014، أي انخفاض ب 42.5%.
- ارتفع متوسط سعر البرميل في سنة 2017، ليبلغ 53.97 دولار، مقابل 45 دولار في 2016. في حين شهدت كميات المحروقات المصدرة، تراجعا خلال 2017 بعدما ارتفعت ب 10.8% خلال سنة 2016.
- في المقابل عرفت الصادرات من المحروقات في 2017، ارتفاعا لتبلغ 31.6 مليار دولار، مقابل 27.9 مليار دولار في سنة 2016، وانخفضت قليلا الصادرات خارج قطاع المحروقات، لتبلغ 1.3 مليار دولار، مقابل 1.4 مليار دولار في 2016.
- وعليه، ارتفع إجمالي الصادرات في 2017، ليبلغ 32.9 مليار دولار، مقابل 29.3 مليار دولار في 2016، أما الواردات من السلع فقد واصلت انخفاضها في سنة 2017 ولو بتواضع لتبلغ 48.7 مليار دولار، مقابل 49.4 مليار دولار في 2016.
- يدل هذا الانخفاض القوي في الإيرادات الكلية للصادرات على مدى هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء تقلبات أسعار البترول، وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج المحروقات. فإن الجزائر بعد ما كان ميزانها التجاري يحقق فائضا في السنوات السابقة أصبحت تعاني من عجز واضح في ميزانها التجاري.
- من خلال الجدول سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزا قدره 27.53 مليار دولار مقابل عجز قدره 5.88 مليار دولار سنة 2014، وهذا راجع إلى انخفاض صادرات المحروقات نتيجة لأزمة انخفاض أسعار البترول، بعد ما حقق فائضا في سنة 2012 ب 12.057 مليار دولار أين كان سعر البترول 111.0 دولار للبرميل، لتشهد سنة 2016 تقلصا طفيفا في عجز ميزان المدفوعات حيث سجل 26.031 مليار دولار، لينخفض هذا العجز تدريجيا خلال السنوات اللاحقة نظرا لتحسن أسعار البترول.

* الميزانية العامة:

تعتبر الجباية البترولية المغذي الرئيسي لإيرادات الدولة وتتوقف وضعيتها على مستوى الأسعار في الأسواق العالمية هذا ما يجعل الميزانية العامة في الجزائر حساسة للصدمات التي تحدث جراء تقلبات أسعار البترول، سواء كانت هذه الصدمات سلبية بانخفاض أسعار المحروقات أو ايجابية جراء ارتفاع أسعارها، وباعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية يتم بواسطة الميزانية العامة، فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يعد المحور الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر (سهام، صفحة 283)، والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة:

الجدول (04): حصيلة نسبة مساهمة الجباية البترولية ورصيد الميزانية العامة (2011-2018) الوحدة مليار دج

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجبائية البترولية	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	2349.6
النسبة %	68.73	66	61.73	59	46.5	35.32	38.37	37.21
الإيرادات العادية	1810.4	2155.0	2279.4	2349.9	2729.6	3261.1	3810.3	3964.2
النسبة %	31.26	34	38.226	41	53.5	64.67	61.62	62.78
مجموع الإيرادات	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1	5042.2	6182.8	6313.9
مجموع النفقات العامة	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7383.6	7389.3	7726.2
رصيد الميزانية	63.5-	718.8-	66.6-	1257.3-	2553.2-	2341.4-	1206.5-	1412.3-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: الإحصائيات الموجودة في الملحق: الجدول رقم 07، تقرير 2017 لبنك الجزائر متاح على الموقع، http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2017/annexe2017.pdf، تاريخ الإطلاع:

2018/05/04 سا 22:00، ص 112.

-الموقع الرسمي لوزارة المالية: <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global->

du-Tr%C3%A9sor.html، سا 21.00-.

بالنظر إلى اعتمادها القوي على الجباية البترولية، تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض أسعار البترول، ترجم الانخفاض في الإيرادات الضريبية على المحروقات وارتفاع النفقات العمومية بتناقص عجز الرصيد الإجمالي للخرينة ويتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات. (تسبب التراجع في الإيرادات الضريبية الناجمة عن المحروقات في عجز الخزانة العمومية يقارب 13.5% سنة 2016 من إجمالي الناتج الداخلي الخام، مقابل 15.3% في سنة 2015، تم تمويل هذا العجز في حدود 58% من خلال صندوق ضبط الإيرادات) (http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/discoursapn_022018.pdf، 02، 2018، p. 02).

من خلال الجدول رقم (06) يتضح مايلي:

- اعتماد الإيرادات العامة على نسبة تفوق 40% بالنسبة للجبائية البترولية كأدنى مستوى حيث بلغت 35.32% كحد أدنى سنة 2016 و 68.73% كأعلى نسبة سنة 2011 وهذا ما

يعكس الاعتماد الكبير والواضح على الجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة، وهو السبب الرئيسي لتفسير تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة البترولية لسنة 2014.

- أما بالنسبة لرصيد الميزانية العامة فقد سجل عجزا طوال السنوات المذكورة في الجدول ولكن الأمر الأكثر وضوحا هو زيادة العجز سنة 2014 حيث سجل 1257.3 مليار دينار وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات الضريبية من 3388.4 مليار دينار سنة 2014 إلى 2373.5 مليار دينار سنة 2015.

- في حين ارتفعت النفقات العمومية وانتقلت من 6995.7 مليار دينار سنة 2014 إلى 7656.3 مليار دينار سنة 2015 أي ارتفاع بنسبة 9.4%، أما في السنوات الأخرى (2016-2018) فقد واصلت الجباية البترولية في الانخفاض وصولا إلى 2349.6 مليار دينار سنة 2018 وفي المقابل حققت السنوات 2016-2017-2018 عجزا في الميزانية العامة بنسب أقل من سنة 2015.

3.4 التوجه الجديد للسياسة المالية على ضوء الأزمة البترولية 2014:

لقد عرفت أسعار البترول انهيارا منذ سنة 2014 أين وصلت إلى ما دون 37 دولار للبرميل، وأقل من 30 دولار في بداية سنة 2016، مما أدى إلى آثار اقتصادية كبيرة تمثلت في تعديل مسار السياسة المالية من خلال:

✓ سياسة التقشف:

لقد وضعت الجزائر استراتيجية المعافاة الاقتصادية منذ النصف الثاني لسنة 2014 حتى النصف الثاني لسنة 2016، ثلاث مقاربات:

1. سلكنا مسارا آمنا ومطمئنا عبر اتباع مقاربة " لننتظر ونر " انطلاقا من توقعات حدوث ارتفاع جديد في الأسعار الدولية، حيث اعتمدت هنا على الاحتياطي الحكومي الذي بلغ 179 مليار دولار في نهاية سنة 2014 لمعالجة العجز في الميزانية العامة والميزان التجاري التي بلغت بينهما 24 مليار دولار (2014)؛

2. مرحلة الإجراءات التقشفية في عام 2015، حيث بدأت القيادة الجزائرية تغيير مسارها بعدما أدركت أن الحالة السوية الجديدة ستسرو على 40 دولار للبرميل، إذ أنها تحتاج أن يكون سعر البرميل 115 دولار كي تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة، لذلك اتخذت اجراءات تقشفية حازمة من أجل الحفاظ على احتياطاتها بالعملات الأجنبية لتسديد ثمن وارداتها الكبيرة من السلع الغذائية الاستهلاكية (إن الهدف من التقشف هو جعل الاحتياطات تدوم لفترة طويلة):

- عن طريق خفض الإنفاق على الاستثمارات بنسبة 9% ؛
- زيادة الضرائب على المحروقات في ميزانية 2016؛
- تجميد العديد من مشاريع البنى التحتية، ووقف التوظيف في الخدمة المدنية في مختلف أنحاء البلاد.

3. خطة طموحة للتنويع الاقتصادي؛ (جباري، 2016).

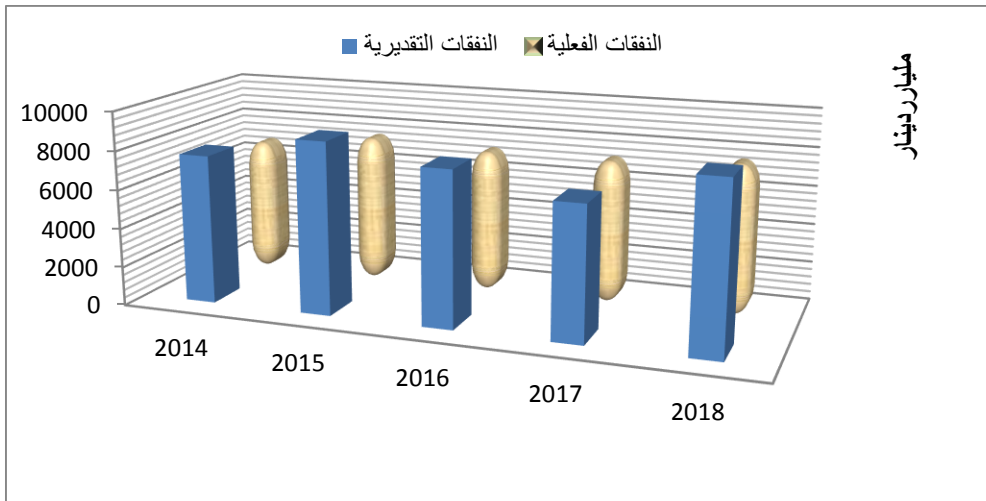
لقد أعلنت الدولة عن تخليها للمشاريع الاستثمارية الكبرى وإعلان سياسة التقشف في النفقات العامة، وزيادة الضرائب من خلال سن قانون المالية لسنة 2016 يتضمن عدة تعديلات في قانون الضرائب وزيادة في أسعار الوقود(البنزين، الكهرباء...)، (محمد، 2016، صفحة 95). ويمكن توضيح ذلك من خلال انخفاض إجمالي النفقات العامة كالتالي:

الجدول (05): تطور النفقات التقديرية والفعلية للسنوات (2014-2018) الوحدة: مليار دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي النفقات التقديرية	7656	8857.9	7984	6883.1	8627.7
إجمالي النفقات الفعلية	6995.7	7656.3	7383.6	7389.3	7726.2

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على قوانين المالية للسنوات (2013، 2014، 2015، 2016، 2018) والجدول أعلاه؛

الشكل (02): تطور النفقات التقديرية والفعلية للسنوات (2014-2018) الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (05).

من خلال الجدول، والشكل السابقين وبمقارنة النفقات التقديرية والفعلية للفترة (2014، 2018) نجد أن النفقات الفعلية أقل من النفقات التقديرية وذلك لسعي السلطات العمومية للتقليل من مجموع

النفقات نظرا لاتباعها سياسة التشقق نتيجة لانخفاض إيراداتها العامة وخصوصا ما تعلق بالجباية البترولية وذلك بسبب انهيار أسعار البترول ابتداء من سنة 2014.

✓ رخص الاستيراد:

- تقليص حجم وفاتورة الواردات والاعتماد على نظام الحصص نتيجة لارتفاع أسعار السلع المستوردة محليا ومن ثم التوجه إلى تشجيع السلع المحلية البديلة.

بالرجوع إلى الجدول رقم (04) نلاحظ تراجع قيمة الواردات، وهذا يعود إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في النصف الثاني من سنة 2015 للحد من ارتفاع الواردات وعجز الميزان التجاري، والتي كان من أبرزها وضع المرسوم التنفيذي رقم 306/15 المؤرخ في 2015/12/6 الخاص بأنظمة رخص الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى رفع الكثير من التعريفات الجمركية ووصولاً إلى التوقيف التام لاستيراد بعض السلع مثل السيارات السياحية.

- كما أن الحكومة عادت إلى اقتراح رسوم على الواردات بديلا لقرار المنع، وقررت الحكومة من خلال قانون المالية التكميلي سنة 2018 اقتراح فرض رسوم إضافية مؤقتة على بعض المنتجات المستوردة تتراوح بين 60 و 200% على قائمة متحركة من السلع ستقوم الحكومة بتعديلها ومراجعتها دوريا بالتشاور مع القطاعات المعنية والغرفة الجزائرية للصناعية والتجارة التي تجمع رأي الصناعيين والنشطاء، مع إخضاع القائمة لقانون الجمارك بما يمنع تمكين المستوردين من أي إعفاء على تلك السلع (العراش، 2018، صفحة 03).

✓ الإجراءات الجبائية:

كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الجبائية متمثلة في:

- بالرجوع إلى الجدول رقم 04 نلاحظ زيادة الجباية العادية من 3261.1 مليار دينار سنة 2016 إلى 3938.04 مليار دينار سنة 2018 ، وهو ما يعكس إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية والذي يوضح التوجه الجديد نحو الإصلاح الضريبي الذي شرع فيه، حيث يرمي إلى إضفاء العصرية والفعالية على المنظومة الجبائية بصورة تدريجية وصولاً إلى استخلاف الجباية البترولية بالجباية العادية كمصدر مستديم لموارد الميزانية.

- يؤسس برنامج للامتثال الجبائي الإرادي، وتكون الأموال المودعة، في هذا الإطار لدى البنوك من طرف كل شخص طبيعي مهما كانت وضعيته، محل إخضاع جزافي يحرر معدل نسبته 7%. (يجب أن تكون هذه الأموال أو المعاملات في الأصل من مصدر مشروع ولا ترتبط بأي فعل يجرمه قانون العقوبات والتشريع المنظم لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب،

ويحدد الدخول الفعلي لتنفيذ هذا الإجراء ب 31 ديسمبر 2016) (المادة 43، الأمر رقم 15-01، 2015، صفحة 05).

- فرض الضريبة على إجمالي الدخل من المكاسب الرأسمالية لبيع المباني والحقوق المجاورة، بمعدل 5 %، بعد تطبيق خصم اعتمادا على فترة الحفظ يتم تحديد هذا المخصص بنسبة 100% لمكاسب رأس المال المحققة على الأصول المحتفظ بها لمدة عشر (10) سنوات أو أكثر؛

- فرض ضريبة للقيمة المضافة في إطار عقد تقديم الخدمات، من قبل الشركات الأجنبية لعدم وجود تركيب احترافي دائم في الجزائر، يخضع للحجز عند مصدر 24 %، على أساس حساب الفوائد من تخفيضات أو تخفيضات الأسعار؛

- حذف الإعفاء الممنوح لمعاملات BUPRO وإخضاعه لمعدل مخفض قدره 9% (BUPRO: هو شكل من أشكال غاز البترول المسال)؛

- زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة بنقطتين حيث سيزداد المعدل العادي من 17% إلى 19% وسيتغير المعدل المخفض من 7% إلى 9% لقائمة المنتجات.P.

- إعادة تطوير النظام الضريبي للسلع المستعملة للسماح بتركيب المهنيين في هذا المجال، لا سيما في تجارة السيارات المستعملة؛

- إنشاء معدل جديد قدره 10% من حيث IRG لاستئجار منازل فردية (وتظل المساكن الجماعية والشقق السكنية خاضعة لنسبة 7 % وكذلك المباني التجارية الخاضعة لمعدل 15% . بالإضافة إلى إلغاء الإعفاء من ضريبة الإيجار (ضريبة الإيجار الممنوحة للدخل من إيجار مساكن جماعية لا تزيد مساحتها عن 80 م²؛

- المراجعة التصاعدية لمعدلات ضريبة التصاريح العقارية المتعلقة بتصاريح البناء وشهادات المطابقة، خاصة المباني التجارية أو الصناعية، لزيادة موارد البلديات؛

- فرض ضريبة محددة بنسبة 10% على عقود إنتاج الإعلانات وتوزيعها على المنتجات غير المنتجة محليا) تهدف هذه الضريبة إلى استهداف عقود الإنتاج وكذلك نشر الإعلانات المنجزة في الخارج والتي تنهرب من الضرائب في الجزائر)؛

- فرض ضريبة محددة بعنوان "ضريبة كفاءة استخدام الطاقة" المطبقة على المنتجات كثيفة الاستهلاك للطاقة المستوردة أو المنتجة محليا باستخدام الكهرباء، من أجل ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية، سيتم تطبيق هذه الضريبة وفقاً لمقياس تدريجي (من 5% إلى 35%) على المنتجات التي لها تنظيم على عتبات الاستهلاك؛

- فرض ضريبة المعاملة بالمثل التي تنطبق على المواطنين و / أو مركباتهم في الدول التي تطبق ضرائب الدخل / الخروج من الأراضي أو استيعابهم، على المواطنين الجزائريين، يتم فرض الضريبة بنفس معدل الضريبة المطبقة على المواطنين الجزائريين.
- يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار؛
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى (المادة 02، الأمر رقم 15-01، 2015، صفحة 06).

كما بدأت السلطات في ضبط أوضاع المالية العامة وتنفيذ مجموعة من الإصلاحات، فينبغي مواصلة التصحيح المالي وإجراء مجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية لمواجهة الأزمة البترولية 2014، ومعالجة مواطن الضعف الموجودة منذ فترة طويلة) بيان صحفي رقم (16/107، 2016).
5. الخاتمة:

يشكل البترول المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني ومصدرا لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الأمر الذي ساهم في حدة ارتباط اقتصادنا بعوائد هذا القطاع الذي ما تشهد أسعاره تذبذبات متكررة كان آخرها أزمة البترول في سنة 2014، ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج هي:

1.5 نتائج اختبار الفرضيات:

- تعد الجزائر من الدول البترولية التي تأثرت بالأزمة (2014) من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ذلك أن الثروة البترولية والغازية تساهم بأكثر من الثلث في الناتج المحلي الإجمالي وبأكثر من 98% من إجمالي الصادرات، وحوالي 62% من إيرادات الميزانية العامة وهي المصدر الوحيد للاحتياجات الرسمية، وهو الأمر الذي يفسر تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة البترولية 2014، أين سجل كل من الميزان التجاري والميزانية العامة عجزا ماليا ابتداء من سنة 2014، 2018 وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى.
- نتيجة للأزمة البترولية 2014 والتي أدت إلى عجز كبير في الميزانية العامة، كان لزاما على الدولة إيجاد المسار الصحيح للسياسة المالية للخروج من الأزمة بإعادة توجيهها وذلك باتخاذ مجموعة من الإصلاحات الضريبية لتدارك أوجه القصور في النظام الضريبي من خلال تسريع التحديث الإداري وتدريب الموارد البشرية....، وإصلاح طريقة عمل صندوق ضبط الإيرادات

بالإضافة إلى التغطية التدريجية المتوسطة الأجل للنفقات الجارية، القيام بالعديد من التعديلات فيما يتعلق برخص الاستيراد، واتباع سياسة التقشف، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

2.5 النتائج والتوصيات:

- إن الأزمة البترولية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري تظهر ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد؛
- حسب التقرير الظرفي للسداسي الأول للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن تراجع أسعار النفط تسبب في انخفاض حاد في موارد الميزانية وفي احتياطات البلاد من النقد الأجنبي (إن احتياطات الصرف غلبت أدنى مستوياتها منذ 2010 عند 160 مليار دولار نهاية جوان 2015، مقابل 178.9 مليار دولار نهاية سنة 2014). وهو ما يبين هشاشة الاقتصاد الوطني اتجاه الصدمات الخارجية؛
- تشكل التبعية القوية للنشاط الاقتصادي إزاء الإنفاق العام عامل ضعف أساسي في الاقتصاد الوطني وتدعو إلى حتمية التنويع الاقتصادي، مجرا بقطاع منتج ديناميكي وتنافسي.
- من خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث يمكننا الوصول إلى مجموعة من التوصيات التي تساهم في التقليل من حدة السلبيات وهي:
- إن الانخفاض الحاد في الادخار الميزاني وأفاق الضعف المستمر لأسعار البترول يدعوان إلى ضرورة التعزيز الميزاني، وهذا لضمان قابلية استمرار المالية العامة واستعادة التوازنات الداخلية بصفة مستدامة.
- إن أمام صناع السياسات مهمة الموازنة الدقيقة بين زيادة الاحتياطات المالية الوقائية التي استفادت منها الجزائر إلى حد كبير، واستخدام الموارد المتاحة في النفقات عالية الجودة التي يمكن أن تدعم النمو واسع النطاق وتوفير المزيد من فرص العمل؛
- إن وجود قطاع خاص نشط إلى جانب قطاع عام مسؤول، يعني الانفتاح على العالم لمد الجسور مع الأسواق العالمية والسماح للبعض بالدخول للاستثمار والتجارة والخبرة الفنية.
- ضرورة الضبط المستمر لأوضاع المالية العامة من أجل معالجة العجز المتزايد في الميزانية العامة عن طريق:
- 1- زيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية، عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الإدارة الضريبية، وتخفيض الإعفاءات الضريبية.
- 2- من جانب الإنفاق: بذل مزيد من الجهد لاحتواء الإنفاق الجاري (فاتورة الأجور) وإلغاء الدعم بالتدريج ليحل محله نظام التحويلات النقدية، الموجه من أجل حماية الفقراء.

- أهمية توسيع نطاق الإصلاحات الهيكلية للتعجيل بالنمو الذي يقوده القطاع الخاص وزيادة تخفيض البطالة من خلال:
 - 1- الإصلاحات الرامية إلى تحسين البنية التحتية والإنتاجية وكفاءة الاستثمار العام؛
 - 2- تخفيف القواعد التنظيمية في سوق العمل؛
 - 3- معالجة عدم الاتساق بين المهارات المتاحة واحتياجات السوق وتشجيع تشغيل النساء والشباب؛
 - 4- تحسين فرص الحصول على التمويل أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
 - 5- معالجة أوجه القصور في إطار مكافحة غسل الأموال؛
 - 6- ضرورة إصلاح القطاع الزراعي الذي يعاني من غياب إستراتيجية واضحة للنهوض به بعيدا عن الدعم المادي والمالي الموجه للمنتجين وغير المنتجين من الفلاحين؛
 - 7- إصلاح القطاع الصناعي وإعادة هيكلته.

6. قائمة المراجع:

1. بن يحي، نسيمه. (سبتمبر 2014). أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*. (العدد 02).
2. الحمداني، رفاه شهاب. (2014). نظرية الاقتصاد الكلي. الطبعة الأولى. الأردن دار وائل للنشر.
3. غدير، هيفاء غدير. (2012). السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب (مكتبة الأسد، دراسات اقتصادية).
4. شيببي، عبد الرحيم، وبطاهر، سمير. (2010). فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. (المجلد الثاني عشر، العدد الأول).
5. فوقة، فاطمة، ومرقوم، كلثوم. (2014). تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري. *مجلة الاقتصاد والمالية*. (العدد 03).
6. بساس، أحمد، ودوة، محمد. (ديسمبر 2017). ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كبديل لانهييار أسعار المحروقات في الجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*. (عدد خاص، العدد 16).
7. بورحلي، خالد، وبوروشة، كريم. (يومي 15/14 أكتوبر 2017). تأثير تغير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2014)،

- الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي. جامعة عنابة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
8. شطبي محمد، مريم.(يوم 14 ماي 2015). انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة حول، أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري- قراءة في التطورات في أسواق الطاقة-. كلية الشريعة والاقتصاد لجامعة الامير عبد القادر.
9. مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الإقليمي، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، www.FMI.com.
10. عيساوي، نصر الدين.(جوان 2016). تقلبات أسعار المحروقات وأثرها على الاقتصاديات الربعية-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.(العدد 05).
11. بلانشار، أوليفيه، وأرزقي، رابح. سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخر، مقال ضمن مدونة صندوق النقد الدولي، <https://blog-montada.imf.org/?p=3350>.
12. بن راشد الخاطر، خالد.(2015). تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون. الدوحة سلسلة دراسات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
13. نصير، أحمد، ويونس، الزين.(يومي 15/14 أكتوبر 2017). تقلبات أسعار النفط الخام وأثرها على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من (2001-2016)، الملتقى الدولي الأول جامعة عنابة حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
14. لاغارد، كريستين . تحقيق تطلعات كل الجزائريين، 14 مارس 2013 www.FMI.com.
15. جلابة، علي، وبن عمارة، منصور.(يومي 15/14 أكتوبر 2017). رؤية تحليلية في أسباب انهيار أسعار النفط وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي. جامعة عنابة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
16. شباب، سهام.(د.س). توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية.(المجلد 04، العدد 10)
17. محافظ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/discoursapn_022018.pdf ، فيفري 2018.

18. أوبختي، نصيرة، وكامش، محمد. (19 أبريل 2016). أثر صدمات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية-، تلمسان: يوم دراسي حول فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول وضرورة التحول نحو ترشيد استخدام الموارد.
19. لعراش، نسرین. قانون المالية التكميلي 2018: الحكومة تقترح رسوما جديدة على الواردات ب200%، <http://aljazairalyoum.com>/قانون-المالية-التكميلي-2018-الحكومة-
20. خبراء الصندوق يختتمون بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 إلى الجزائر، بيان صحفي رقم 16/107، يوم 14 مارس 2016، على الموقع www.imf.org.
21. المادة 02، الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 يوليو 2015، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد 40، ص06.
22. المادة 43، الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 07 شوال 1436 الموافق ل 23 يوليو سنة 2015، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ص 05.
23. جباري، ادريس. مع استمرار التدني في أسعار النفط تبحث الجزائر عن سبل للخروج من أزمتها الاقتصادية لا تعتمد فقط على إجراءات التقشف، 2016/09/28، <https://carnegieendowment.org/sada/64722>.
24. الموقع الرسمي لوزارة المالية: <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>.